

Distr.: General  
29 December 2020  
Arabic  
Original: English



## إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراراته 1267 (1999) و 1333 (2000) و 1363 (2001) و 1373 (2001) و 1390 (2002) و 1452 (2002) و 1455 (2003) و 1526 (2004) و 1566 (2004) و 1617 (2005) و 1624 (2005) و 1699 (2006) و 1730 (2006) و 1735 (2006) و 1822 (2008) و 1904 (2009) و 1988 (2011) و 1989 (2011) و 2083 (2012) و 2133 (2014) و 2161 (2014) و 2170 (2014) و 2178 (2014) و 2195 (2014) و 2199 (2015) و 2214 (2015) و 2249 (2015) و 2253 (2015) و 2309 (2016) و 2322 (2016) و 2331 (2016) و 2341 (2017) و 2347 (2017) و 2349 (2017) و 2354 (2017) و 2368 (2017) و 2379 (2017) و 2388 (2017) و 2396 (2017) و 2427 (2018) و 2462 (2019) و 2482 (2019)،

وإنه يعرب عن بالغ القلق إزاء وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ووجود تنظيم القاعدة وإزاء الأيديولوجية التي يأخذ بها التنظيم والأعمال التي يرتكبها، وإزاء تنامي وجود المنتسبين إليهما في أرجاء العالم،

وإنه يشير إلى أهمية وفاء الدول الأعضاء بجميع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإنه يشدد على أن الجزاءات تُعتبر بموجب ميثاق الأمم المتحدة أداة هامة في مجال صون السلام والأمن الدوليين واستعادتهما، بما في ذلك دعماً لمكافحة الإرهاب،

وإنه يؤكد أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة والعاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) في تحديد الحالات المحتملة لعدم الامتثال للتدابير المنصوص عليها في القرار 2368 (2017)، بما في ذلك تحديد مسار العمل المناسب في كل حالة،

وإنه يشير إلى موقف اللجنة إزاء توصيات فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الواردة في تقريره السادس والعشرين الصادر في 26 حزيران/يونيه 2020 بشأن إجراءات تجميد الأصول وتنفيذها،



**وإن يؤكد من جديد** ضرورة التصدي بجميع السبل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، بما في ذلك ما ينطبق من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، وإن يشدد في هذا الصدد على الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في قيادة هذه الجهود وتنسيقها،

**وإن يسلم** بأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان عناصر يعزز كلٌّ منها الآخر وتتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى فعالية وشمول النهج المعتمد لمكافحة الإرهاب، وإن يشدد على أن استراتيجيات مكافحة الإرهاب ينبغي أن تتخذ من كفاءة تحقيق السلام والأمن المستدامين هدفاً خاصاً من أهدافها،

**وإن يسلم** بالحاجة إلى اتخاذ تدابير تزيد من عدالة وفعالية قواعد اللجنة وإجراءاتها، وإن يكرر تأكيد أهمية مكتب أمين المظالم،

1 - **يواصل** تشجيع جميع الدول الأعضاء على أن تعتمد بمزيد من الهمّة إلى تزويد اللجنة بطلباتها تضمين قائمة الجزاءات أسماء من يستوفون شروط الإدراج فيها التي ترد في الفقرة 2 من القرار 2368 (2017) من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وأن توافي اللجنة بمعلومات إضافية عن هوية المدرجين في القائمة وبغير ذلك من المعلومات على النحو المبين في الفقرة 85 من القرار 2368 (2017) من أجل إبقاء قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة موثوقة ومحدّثة، وعلى الاستفادة من الأحكام المتعلقة بالإعفاءات المتاحة من التدابير الواردة في الفقرة 1 (أ) والفقرة 81 (أ) من القرار 2368 (2017)؛

2 - **يطلب** إلى فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات أن يدرس إجراءات الإعفاء الأساسية والاستثنائية المبينة في الفقرتين 81 (أ) و (ب) من القرار 2368 (2017)، وأن يقدم توصيات إلى اللجنة في غضون 9 أشهر من اتخاذ هذا القرار لتحديد ما إذا كان من اللازم تحديث تلك الإعفاءات؛

3 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.